التداعيات الاقتصادية

المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

الدكتور

السيد محمد ذكى حسن

دكتور الاقتصاد والمالية العامة

المحامي بالنقض

الملخص

المملكة المتحدة تعتبر من أقوى دول العالم اقتصادياً وعسكرياً وثقافيا وعلمياً وتجاريا وتعتبر كذلك الاهم على الاطلاق فى قارة أوربا في كافة المناحى، إذ تعتبر قوة اقتصادية كبيرة لها تأثير فى كل دول العالم ولها استثمارات فى العالم كله ومنذ انضمامها للاتحاد الأوربي عام ١٩٧٣ وهى داعمة للاتحاد في كافة المجالات وبالأخص فى النواحي الاقتصادية وكان لها دوراً هاماً وبارزاً فى كيان الاتحاد الأوربي ومن ثم ففي خروجها منه صدمة للاتحاد الأوربي وللعالم بأسره فبإعلانها الخروج من الاتحاد الأوربي تأثرت أوراق المال بهذا القرار وتغيرت نظرة المستثمرين وبروتوكولات التعاون الدولي فإذا ما كان هذا حدث بمجرد الإعلان عن الخروج من الاتحاد الأوربي فماذا سيحدث بالخروج الفعلي فى بداية العام ٢٠٢٠ وما أثر ذلك القرار على العالم وما هى تداعياته الاقتصادية على الاقتصاد البريطاني وعلى اليورو وعلى العالم بأسره وهنا ما دعي الباحث لتناول تلك التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

ABSTRACT

The United Kingdom is one of the most powerful countries in the world economically, militarily, culturally and scientifically and is also considered the most important at all in the continent of Europe in all aspects, as it is considered a great economic force that has influence in all countries of the world and has investments in the whole world since its accession to the European Union in ١٩٧٣ and is supportive of the union in all The fields, especially in the economic aspects, had an important and prominent role in the entity of the European Union, and then in its exit from it a shock to the European Union and the world at large. By announcing the exit from the European Union, the securities were affected by this decision, and the perceptions of investors and international cooperation protocols changed. So if this happened just by announcing the exit from The European Union, what will happen with the actual exit at the beginning of the year ٢٠٢٠, and what effect will this decision have on the world and what are its economic repercussions on the British economy, on the euro and on the whole world, and here the researcher was called to address those economic repercussions resulting from Britain's exit from the European Union .

مقدمة

الاتحاد الاوروبي هو جمعية دولية للدول الاوروبية اذ يضم ٢٧ دولة واخرها كانت كرواتيا التي انضمت في اول يوليو ٢٠١٣م وللاتحاد الاوروبي نشاطات عديده تكمن اهمها في كونه سوق تجاري موحد ذو عمله موحده وهي اليورو والتي تبني استخدامها ١٩ دولة من دول الاتحاد الاوروبي من اص ٢٨ دولة كما ان له سياسات زراعية مشتركه وسياسات صيد بحري موحده وقد حصل الاتحاد الاوروبي في عام ٢٠١٢م علي جائزة نوبل للسلام لمساهمته في تعزيز السلام والمصالحة الديمقراطية وحقوق الانسان في اوروبا .

ويعد الاتحاد الأوربي أقوى اقتصاد فى العالم، إذ أنه يضم مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة فى كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والتجارية وقد تم تأسيس الاتحاد الأوربي بناء على الاتفاقية الموقعة عام ١٩٩٢م والمعروفة باسم معاهدة "ماستريخت" وتعود فكرة أنشائه إلى عام ١٩٥١م مع تشكيل الجماعة الأوربية للحديد والفحم على يد كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ودول البني لوكس، ودخلت بريطانيا الاتحاد عام ١٩٧٣م.

وبريطانيا بلد صناعي إلى حد كبير ، فهي تُعد منتجًا مهمًا للمنسوجات والمنتجات الكيميائية ، على الرغم من أن السيارات، والقاطرات، والطائرات من بين المنتجات الصناعية المهمة الأخرى لبريطانيا، إلا أن نسبة كبيرة من دخل البلاد تأتي من مدينة لندن، فمنذ تسعينيات القرن الماضي، لعب قطاع الخدمات المالية دورًا متزايدًا في الأهمية في الاقتصاد الإنجليزي، وتُصنف مدينة لندن واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم. كما تتركز البنوك وشركات التأمين والبضائع وبورصة العقود الآجلة بشكل كبير في المدينة. يُعتبر الجنيه الإسترليني العملة الرسمية في إنجلترا كما أن البنك المركزي للمملكة المتحدة، بنك إنجلترا، يقع في لندن.

يُعد الآن القطاع الخدمي في الاقتصاد ككُل الأكبر في إنجلترا، وذلك في ظل تراجع الصناعات التحويلية والصناعات الأولية. الصناعة الثانوية الرئيسية الوحيدة التي

تزدهر في البلاد هي صناعة البناء والتشييد، مدعومةً بالنمو الاقتصادي الذي يُوفَر بشكل أساسي من خلال الخدمات المتنامية، والقطاع المالي والإداري .

وخرجت بريطانيا من الاتحاد الأوربي فى ٢٤ حزيران ٢٠١٦ بعد ٤٣ عام في الاتحاد الأوربي منذ دخولها فى ١ يناير ١٩٧٣ حتى خروجها رسميا منه. إذ أن بريطانيا تعد الركيزة الأولى للاتحاد الأوربي وأحدى أعمدته الرئيسية. ونظراً للأهمية القصوى للدور الذى يلعبه الاتحاد الأوربي كأقوى قوة اقتصادية فى العالم وتكمن قوته فى تماسك أعضائه وبالتالي فخروج أيا من أعضائه فإنه بالطبع سيؤثر على قوته وركيزته ودوره الدولي فما بال أن من تريد الخروج منه أقوى قوة للاتحاد الأوربي بل قواهما سياسياً وعسكرياً واقتصادياً أذ يتمسك بريطانيا بقرار خروجها من الاتحاد الأوربي يجعل أن هناك العديد من الأثار الإيجابية والسلبية لبريطانيا وأثار سلبية على الاتحاد الأوربي مما أثار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي فإنه سيؤثر بالسلب طبعا على الاتحاد الأوربي وعلى منطقة اليورو وعلى التجارة وعلى الاتفاقيات الدولية والجمركية ويرى أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي أن خروجها من الاتحاد فإنه سيؤثر بالإيجاب لصالح المملكة المتحدة وأن لهذا الخروج تداعيات اقتصادية ايجابية على الاقتصاد البريطاني وعلى دخل الفرد البريطاني وعلى بريطانيا ككل قوة عظمى وأن توافقها على الولايات المتحدة الأمريكية أفضل وأهم من توافقها مع الأوروبيين لكون أن الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر قوة اقتصادية فى العالم هو إضافة للمملكة المتحدة أفضل من التعاون مع الدول الأوربية، ويرى الاتجاه الرافض لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي بالخوف من التأثير السلبى لهذا الخروج على الاقتصاد البريطاني وعلى دخل الفرد الإنجليزي ومن ثم فلاشك أن لخروج بريطانيا من الاتحاد البريطاني له تداعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية تلك الدراسة فى اهمية الدور التي تلعبه المملكة المتحدة في الاقتصاد العالمي باسره وفي الاقتصاد الاوروبي علي وجه التحديد وكذا في الدور السياسي في الاتحاد الأوروبي والعالم كله ، لما لها من اهمية كبيره في مقومات

الاقتصاد من صناعات وتجاره وتنميه اذ تعتبر من اهم دول العالم الصناعية ومن الدول المؤثرة بشكل كبير في الاقتصاد العالمي ، وكذا في خطورة الأسباب والتداعيات التي تترتب علي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي والتي من شأنه أن يكون له تداعيات كبيرة على الاتحاد الأوربي فى شتى المجالات وبالأخص التداعيات الاقتصادية فجاءت هنا مكمن أهمية تلك هذه الدراسة لما لأهمية دوله البحث في الاقتصاد الكلي والجزئي وتأثيرها القوي علي الاتحاد الاوربي .

مشكلة الدراسة:

يثار حول اختيار هذا البحث تساؤلات عده من الناحية السياسية والاقتصادية ، حول الدور الذي تلعبه المملكة المتحدة في الاقتصاد العالمي وهل لها تأثير في الاقتصاد العالمي الاوروبي وهل لهذا الدور نتاج ايجابي علي الاقتصاد العالمي ام نتاج سلبي وما هو مدي التأثير عليه وهل لخروجها من الاتحاد الاوروبي من اثار سلبيه علي الاقتصاد الاوروبي من عدمه ، وهل لتلك المشاكل الاقتصادية التي تثار حول خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي يمكن السبب الأساسي فى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي حلول ام لا ومن هنا تكمن مشكلة البحث والتي يسعي الباحث جاهدا للإجابة عن تلك التساؤلات ووضع لها حلول ، كون أن الاتحاد الأوربي كفكرة اقتصادية أصبح عبئاً اقتصاديا كبيراً على بريطانيا وأنها بخروجها من الاتحاد الأوربي ستكون أفضل اقتصاديا خارج الاتحاد الأوربي إلا أن هناك مشكلة ستؤثر على اقتصاد بريطانيا بخروجها من الاتحاد الأوربي لتأثر الخدمات المالية التى قد تواجه اقتصاد لندن وأن من المعروف أن الاقتصاد فى لندن هو الذى يقود الاقتصاد البريطاني.

فضلاً عن أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي سيؤثر سلباً على التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا وكذا سيؤثر سلباً على تصنيفات المصدرين الآخرين لما يكون عائقاً كبيراً للاقتصاد الأوربي والاقتصاد البريطاني وتكمن المشكلة فى الصورة الضبابية التي يخلفها قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي مما دعانا أن نضع

بعض التصورات والإجابات التى قد تثار فى أذهان رجال الاقتصاد والسياسة من جراء هذا القرار.

الهدف من الدراسة:

دائماً وابداً إن الاعتبارات الاقتصادية المتمثلة فى المساهمة البريطانية فى الحقيبة الاقتصادية الكبيرة فى ميزانية الاتحاد الأوربي وزيادة حركة الهجرة والعمالة من شرق أوربا إلى بريطانيا وتقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية لها إضافة إلى تقييد القوانين الأوربية لحركاتها دوراً كبيراً فى الخروج رغم التبعات الاقتصادية السلبية التى قد تطرأ على الاقتصاد البريطاني من جراء خروجها من الاتحاد الأوربي.

ويكمن الهدف من دراسة تلك التداعيات هو الوقوف حول حقيقة أسباب الخروج من الاتحاد الأوربي والتداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتأثيرها على كليهما.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث فى منهجه على المنهج التحليلي والاستقرائي المعتمد على الدراسات الاقتصادية لموضوع البحث وكذا علي السوابق الاقتصادية المستمدة من الممارسات الاقتصادية السابقة وكذا علي تحليل الاقتصاد الأوروبي ومقوماته والاقتصاد البريطاني وامكاناته .

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة على النحو التالي:

- مقدمة عامة.
- المبحث الاول : أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي.
- المبحث الثاني : التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي.
- خاتمة ونتائج وتوصيات.
- مصادر ومراجع.

المبحث الأول

أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

يعد الاتحاد الأوربي يعتبر من أقوى اقتصاديات العالم، إذ أنه يضم عدد كبير من الدول الأوربية ذات الاقتصاديات الكبيرة والمتقدمة فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والعلمية والعملية، إذ أن الاتحاد الأوربي يتكون من ٢٨ دولة كانت أخرها دولة كرواتيا المنشقة من روسيا الاتحادية فى ٢٠١٣، وقد تم تأسيس الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢م بناء على اتفاقية مكتوبة وموقعة من كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربي والمعروفة باسم معاهدة "ماستريخت" ومن الدول المؤسسة للاتحاد الأوربي ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا[١].

إلا أنه تعود فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي عام ١٩٥١[٢]. أبان تشكيل الجماعة الأوربية للحديد والفحم على يد كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ودول الينيكوس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) وأخذ الاتحاد يتطور إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن.

وفى عام ١٩٧٣ دخلت بريطانيا الاتحاد وفى عام ١٩٧٥ صوت الشعب البريطاني في استفتاء عام بأغلبية الثلثين من أجل البقاء فى الاتحاد الأوربي والذى كان معروف آنذاك بالجماعة الأوربية[٣].

---

[١] مقال بعنوان "ما هي دول الاتحاد الأوربي" على الموقع الإلكتروني:
www.mawdoo٣.com/٣٠/٤/٢٠١٤.

[٢] الأصل أن الاتحاد الأوربي يعود تأسيسه إلى ١٨ إبريل ١٩٥١ عندما وقعت ٦ دول أوربية على اتفاقية روما حيث وضعت اللبنات الأولى لاتفاقية السوق الأوربية المشتركة والتي أصبحت النواة للاتحاد الأوربي.

[٣] مقال بعنوان "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي" (الأسباب – والتداعيات) على الموقع الإلكتروني:
www.democraticac.de.

واقتصاد المملكة المتحدة هو سادس اكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وسادس اكبرها من حيث تعادل القدرة الشرائية وتمتلك ثالث اكبر اقتصاد في اوروبا بعد المانيا وفرنسا من حيث القيمة الاسمية والثاني بعد المانيا من حيث تعادل القيمة الشرائية ويصنف تعادل القدرة الشرائية من حيث نصيب الفرد في المرتبة ١٧ في العالم والمرتبة ٢٠ اسميا والمملكة المتحدة هي ثاني اكبر اقتصاد في العالم المالي بعد الولايات المتحدة الامريكية ةهي موطن للعديد من اكبر البنوك والشركات المالية في العالم . وتعد لندن اكبر مركز مالي في العالم ولديها اكبر ناتج محلي اجمالي كمدينة في اوروبا وهي موطنا لاكبر من ١٠٠ من اصل اكبر ٥٠٠ شركة اوروبية مثل شركة اتش اس بي س وسركة بريتيش بتروليم ، والمملكة المتحدة هي ايضا عضوا في مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين والامم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الاوروبي والكومنويلث وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومنذ دخول بريطانيا الاتحاد الأوربي وفكرة خروجها منه أمر محتمل يثار في أذهان الشعب البريطاني لكون أن البريطانيين دائما يرون أنفسهم اتحاداً مستقل وكبير ففي اندماج بريطانيا يعتبر أمر يقل من شأن بريطانيا وانها لا تحتاج لمثل هذا الاتحاد.

فمنذ تاريخ الاستفتاء على بقاء بريطانيا فى الاتحاد الأوربي عام ١٩٧٥ فإن فكرة خروجها من الاتحاد الأوربي أمراً محتملاً قائماً وتحدياً عميقاً لعملية الاندماج الأوربي.

ويخضع الانسحاب من الاتحاد الاوروبي للمادة ٥٠ من معاهدة الاتحاد الاوروبي ، بموجب اجراء الاحتكام بموجب الماده ٥٠ يقوم احد الاعضاء باخطار المجلس الاوروبي حيث يطلب من الاتحاد الاوروبي التفاوض وابرام اتفاق مع الدولة المغادرة وتحديد الترتيبات الخاصة بانسحابه مع مراعاة اطار علاقته المستقبلية مع الاتحاد الاوروبي ، وتقتصر فترة التفاوض علي سنتين ما لم يتم تمديدها وبعد ذلك تتوقف المعاهدات عن تطبيقها .

١ – التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

وعلي الرغم من ان قانون الاستفتاء لعام ٢٠١٥م لم ينص صراحة علي المطالبة بالمادة ٥٠ فقد صرحت حكومة المملكة المتحدة انها تتوقع ان يتبعها اجازة التصويت بالانسحاب .

فقد أوضح استطلاع للرأي عام ٢٠١٥ أن أكثر من أغلبية البريطانيين ولأول مرة يفضلون الخروج من الاتحاد الأوربي مقابل ٤٩٪ من الشعب يفضلون البقاء، وعلى أثر ذلك فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني أنداك استعداد حزبه – حزب المحافظين – على تقديم موعد الاستفتاء على بقاء أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي إلى منتصف ٢٠١٦ بدلاً من نهاية ٢٠١٧ إذ لم يتوصل إلى إتفاق مع مؤسسات الاتحاد الأوربي يضمن تحقيق مصالح بريطانيا[١].

وبتاريخ ٢٣ يونيو من عام ٢٠١٣ صوتت بريطانيا عن طريق الاستفتاء لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوربي وبنسبة بلغت ٥٢٪ من الأصوات مقابل ٤٨٪ صوتت ضد الخروج، وهذا يعنى أن أكثر من ٥٠٪ من الشعب البريطاني يرغبون فى الخروج من الاتحاد الأوربي.

وفى ٢٩ مارس ٢٠١٧ احتجت بريطانيا بالمادة ٥٠ من معاهدة الاتحاد الأوربي، بأن من المقرر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوربي فى ٢٠١٩/٣/٢٩ فى الساعة ١١ ص بتوقيت المملكة المتحدة، حين يتم الانتهاء على فترة التفاوض والتوقيع على اتفاقية الانسحاب ما لم يتم الاتفاق على تمديده، وأعلن أنذاك فى نية الحكومة البريطانية بعدم السعي فى الحصول على عضوية دائمة فى السوق الأوربية الموحدة أو الاتحاد الجمركي الأوربي بعد مغادرة الاتحاد الأوربي ووعدت بإلغاء قانون الجماعات الأوربية لعام ١٩٧٢ ودمج قانون الاتحاد الأوربي فى القانون المحلى البريطاني، واسست حكومة بريطانيا إدارة حكومية جديدة عرفت بإدارة الخروج من الاتحاد الأوربي، وبدأت المفاوضات الحقيقية مع الاتحاد الأوربي فى يوليو ٢٠١٦. وبدأت بشكل رسمي فى يونيو ٢٠١٧ بهدف اتمام اتفاقية الانسحاب بأول أكتوبر

---

[١] مقال بعنوان "حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي كلها" على الموقع الإلكتروني, www.huffpostara.com-٢٩/٦/٢٠١٦.

٢٠١٨، وفى يونيو ٢٠١٨ نشرت المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي تقرير مرحلى مشترك يحدد اتفاقاص حول القضايا بما فى ذلك الجمارك وضريبة القيمة المضافة ومعاهدة يوراثوم، وفى يوليو ٢٠١٨ وافق مجلس الوزراء على خطة لعبة الداما وهى مخطط للمقترحات المقدمة من حكومة المملكة المتحدة، وفى نوفمبر ٢٠١٨ نشرت مسودة اتفاقية الانسحاب والاعلان السياسي الموجز المتفق عليه بين حكومة المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي، وفى ١٥ يناير ٢٠١٩ صوت مجلس العموم البريطاني بأغلبية ٤٣٢ عضواً للخروج مقابل ٢٠٢ عضوا للإبقاء ويعتبر هذا التصويت أكبر هزيمة للحكومة البريطانية[١]. وكان الأول من فبراير ٢٠٢٠ آخر أيام عضوية بريطانيا فى الاتحاد الأوربي وتم سحب علمها من منصة أعلام دول الاتحاد بعد أعوام من الأخذ والرد.

** <u>الأسباب التي دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الخروج من الاتحاد الأوربي:</u>

١- من أهم الأسباب التى دفعت بريطانيا من الاتحاد الأوربي هو تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ "١٩" على مجريات متخذي القرار فى الاتحاد، إذ يؤكد خبراء الاقتصاد أن الاتحاد النقدي الذى رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور أتخاذ القرار في الاتحاد الأوربي، بل أن أغلب القرارات أصبحت تستلزم تفاوضاً من قبل أعضاء الاتحاد فى البداية ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء فى منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوربي مجتمعة.

٢- كان للانتماء الثقافي والاجتماعي أحمد أهم الأسباب التي أدت إلى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي، فخلال الأربع أشهر التي سبقت الاستفتاء كان واضحاً لكل المراقبين صعود التيار القومي البريطاني على خلفية أسباب عدة، وكان هذا

[١] مقال منشور في الموقع الإلكتروني بعنوان "انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي" على ويكبيا:

www.ar.m.vikipedia.org

التيار الذى تصدر حملة الخروج قدم مقارنة الخصوصية والهوية والاستقلال السياسي والاقتصادي فى مقاربة التنوع والاندماج والتكامل الثقافي والاجتماعي.

٣- ومن الأسباب الرئيسية والجوهرية التحديات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية، فخلال العقد المنصرم عاشت الاقتصاديات العالمية الكبرى أزمة مالية عالمية ٢٠٠٨ أطاحت باقتصاديات العديد من الدول ومازالت تبعاتها تؤثر حتى الآن طريقة تعامل المؤسسات الكبرى ورسم السياسات المالية حول العالم التي شابها الكثير من عدم الكفاءة وفشل الاتحاد الأوربي من خلال ذراعه المالي المتمثل في الاقتصاديات الأوربية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدنى معدلات الفائدة وصولا إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل فى الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين "التضخم" إلى مستويات ٢٪ وكل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها[١].

٤- التفاوت فى الأداء الاقتصادي: حيث أدى التفاوت فى الأداء الاقتصادي فى بعض دول الاتحاد إلى فكرة بريطانيا من الخروج من الاتحاد لفشل هذا الأخير فى تمكين الدول الصغرى أو ما يسمى بالأسواق الطرفية فى بولندا وقبرص وهنغاريا (المجر) واليونان وإلى حد ما فى إيرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع أعداد ضخمة من سكان أوربا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف فى أوربا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا بسبب ما يسمى ببرامج الضمان الاجتماعي السخية جداً، ومن جانب أخر كيف يمكن أن يتشارك الألمان الكادحين مع القبرصيين الكسالى فى عملة واحدة وسياسة مالية واحدة، كان هذا التفاوت تسبب فى التفاوت فى التعامل بين دول الاتحاد بعضهم البعض الأخر.

٥- اليسار الأوربي: مع سيطرة اقطاب اليسار الأوربي على مفاصل المفوضية الأوربية فى بروكسل والبنك المركزي الأوربي فى فرانكفورت، أصبح الفساد سمة بارزة

---

[١] د/ جيهان برسوم بخيت – وزارة المالية – قطاع مكتب الوزير بحث بعنوان "دراسة عن خروج انجلترا من الاتحاد الأوربي والنتائج المترتبة عليه" على الموقع الإلكتروني .www.mof.gov.eg

فى التعامل الأوربي، مشاريع بائسة وسياسات مالية ونقدية عفى عليها الزمن وأموال كاملة مبددة ووعود بالفقر المدقع، ولقد أستوعب البريطانيين الدرس وقالوا أن هذا نا يعد به اليسار فى كل مكان[١].

٦- النموذج السويسري: سويسرا بلد ليس عضوا فى الاتحاد الأوربي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي عالي وفائض نقدى كبير وناتج محلى إجمالي أفضل بكثير من المملكة المتحدة ومعدلات بطالة أقل من بريطانيا وعملة قوية عن العملة البريطانية.

٧- المؤسسات الدولية: أصبح راسخاً فى أذهان البريطانيين فشل المؤسسات المالية والنقدية الدولية فى تحقيق النجاح الاقتصادي للدول أمثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوربي والبنك المركزي الأوربي والمفوضية الأوربية، مجموعة السبعة الكبار ومجموعة العشرين الكبار والاجتماعات الدورية لمحافظي البنوك المركزية الكبرى وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعينة بالشئون الاقتصادية فأصبح بطء الدور الذى تقوم به تلك المؤسسات أدى إلى أن تقاول البريطانيين بأن الاتحاد الأوربي كمؤسسة وليد وليس له دور واضح على تقدم الدول الأمر الذى دعا الناخبين البريطانيين يتمسكون بالخروج منه.

٨- الهجرة: يعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من بين أهم الموضوعات التي تحدد العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي فبعد خمس سنوات من السياسات للحد من الهجرة فى بريطانيا، أظهرت الإحصاءات الفصلية التي صدرت فى نهاية أغسطس ٢٠١٥ بأن صافى الهجرة وصل إلى أعلى مستوى على الاطلاق، لذلك حاولت الحكومة البريطانية أكثر من أى وقت مضى تحقيق هدفها المتمثل بخفض صافى التدفقات من فئات الألوف إلى عشرات الألوف من المهاجرين[٢].

---

[١] د/ جيهان برسوم بخيت – وزارة المالية –دراسة عن خروج انجلترا من الاتحاد الأوربي – مرجع سابق ص ١٢

[٢] The shock frame Brexit: A sharp but short blow from "uk Eu itv" Finical Markets Research, Economic (٢٧ January ٢٠١٦). P.١ <https.//www.ingwh.com/media/ ١٣٤٨٢٧٩/the.shockfrome-brexit-report.

ولكن بموجب قانون الاتحاد الأوربي وبريطانيا لا يمكن منع أى شخص من دولة عضو فى الاتحاد الأوربي حق المجيء والعيش والعمل وفى الوقت نفسه يستفيد البريطانيون من هذا الأمر نفسه وكانت النتيجة زيادة كبيرة فى معدل الهجرة إلى بريطانيا وخصوصاً من أوربا الشرقية والجنوبية ووفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطانية، هناك حوالى ٩٤٢٠٠٠ مهاجر من شرق أوربا، أغلبيتهم من الرومان والبلغار يعملون فى المملكة المتحدة جنباً إلى جنب مع حوالى ٧٩١٠٠٠ ألف مهاجر من أوربا الغربية[١].

الثقافة واللغة: للاطلاع على ثقافة البريطانيين واللغة الأساسية نجدهم أقرب فى ثقافتهم ولغتهم الولايات المتحدة الأمريكية من الاتحاد الأوربي، لذلك فإن حكومة المملكة المتحدة لن تخذ النفوذ فى العالم من خلال الانفصال عن الاتحاد الأوربي.

٩– المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد: استطاع قادة سياسيون فى معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلف فزاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق الآف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوربية[٢].

١٠– الخوف من الإرهاب: أدى زيادة الهجمات الارهابية فى بعض الدول الأوربية مؤخراً بالمواطن البريطاني إلى التفكير فى أن الانفصال عن الاتحاد الأوربي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دولة، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوربيين، ومن ثم يحول دون مجيء الارهابيين إلى بريطانيا[٣].

---

[١] "Eu Referendum Pros and Cons; should Britain vote to Leave Europe" The week (١٩ May ٢٠١٧) <<http://www.theweek.co.uk/news.opinion.>.

[٢] مقال منشور على الأنترنت بعنوان "أسباب دفعت البريطانيين للانفصال عن الأوربيين" على الموقع الإلكتروني: www.rajalyoum.ccom/٢٠١٦/january.

[٣] مقال منشور بعنوان "أسباب دفعت بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوربي" منشور على الموقع الإلكتروني: الخليج أون لاين /www.nalkhaleejonlinee.com.

١١- الافتقار إلى الديمقراطية: نجد أن بعض البريطانيين يرون أن سياسة الاتحاد الأوربة تفتقر إلى الديمقراطية نظراً لتوسع صلاحيات المفوضية الأوربية غير المنتخبة والتي يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوربى المنتخب مباشرة من الشعوب الأوربية[١].

١٢- إنشاء قوة عسكرية موحدة: رأى الناخبين البريطانيين أن عدم إنشاء قوة عسكرية موحدة للتصدي لروسيا هو من الأسباب التى جعلتهم يصوتون بالخروج وذلك فى ظل الظروف والتحديات الجيوسياسية التى تحيط بالاتحاد السوفيتي.

هذه كانت أهم الأسباب الحقيقة والمعلنة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وبخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، بما يؤدى إلى تفكك الاتحاد الأوربي نفسه كون أن بريطانيا من أقوى الدول فى الاتحاد الأوربي عسكريا وسياسياً واقتصادياً فبخروجها منه أصبح الاتحاد ضعيف وأن هذا الهاجس قد يثور فى الدولتين الآخرتين التى لهما نفس نفوذ بريطانيا وهما ألمانيا وفرنسا فبخروج أحداهما من الاتحاد وليس له وجود ومن فإن فى رأى فإن الاتحاد الأوربي فى طريقة إلى الفشل والانفكاك بعدما خرجت منه بريطانيا.

[١] بحث منشور على اليوم السابع بعنوان "أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي – أهمها الهجرة" على الموقع الإلكتروني: www.youm٧.com/story/٢٠١٦/٦/٢٤.

المبحث الثاني

التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

تستمر تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وذلك الحدث الزلزالي الذى زلزل الكيانات الاقتصادية بالاتحاد الأوربي وطال أثره لاقتصاديات العديد من الدول أول على صعيد المؤسسات الاقتصادية داخل المملكة المتحدة وعلى صعيد المؤسسات النقدية على المستوى الدولي، وعلى الرغم من وجود تياران متصارعات داخل المملكة المتحدة نفسها حول الخروج من الاتحاد الأوربي والبقاء، إلا أن هذان التياران يدرسان بعض الانعكاسات الاقتصادية الكبيرة على بريطانيا بعد يناير ٢٠٢٠ وأن تداعيات الخروج كبيرة على الفرد وعلى الشركات الكبرى وعلى الدولة بصفة عامة[١].

فعلى الفرض فإن خروج المملكة المتحدة من بريطانيا سيؤثر على الأوضاع الاقتصادية وعلى القدرة الشرائية وعلى أسعار المنازل وحتى على الأدوية التي يأتي معظمها من أوربا. ومن ناحية أخرى فسوف يؤثر الخروج على الشركات الكبرى وعمالقة المال والذين يعتمدون اعتماداً كبيراً على سير الاقتصاد وارتباطه بأوروبا من جهة وبالعالم الخارجة من جهة أخرى.

ولاشك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي هو أحد أكثر الشؤون والأخبار متابعة والأحداث الاقتصادية والسياسية جدلاً عام ٢٠١٦ وحتى وقتنا الحالي بعد الاستفتاء الأول فى ٢٣ يونيو ٢٠١٦ حيث كانت تصويت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي من مجموع أصوات بريطانيا وبليز وأسكوتلندا وإيرلندا الشمالية[٢].

---

[١] د. فاطمة الصايغ – مقال بعنوان "بريطانيا والانسحاب من الاتحاد الأوربي" جريدة البيان – بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٧ على الموقع الإلكتروني: www.albayan.ae/opinions/artiles/٢٠٢٠-١-٢٧

[٢] بحث منشور على الأنترنت بعنوان "نتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتأثيره على الأسواق العالمية" على الموقع الإلكتروني: www.admiralmarkets.com

من المتوقع خسارة بريطانيا موقعها بين الدول السبع الصناعية الكبرى من حيث معدل النمو الاقتصادي وهو ما تؤكده التقديرات، وتواجد بريطانيا حزمه من التحديات بعد خساره الحكومة البريطانية تصويت البرلمان على أتفاق الخروج من الاتحاد الأوربي "بريكسيت" بعد تصويت ٤٣٢ نائبا ضد الاتفاق فى مقابل ٢٠٢ صوتاً لصالحه ولعل أبرزها الملف الاقتصادي وما يتعلق بالقطاع المالي والتجارة والتوظيف، وبحسب دراسة كان أعدها معهد "أكسفورد أكونوميكس" فإنه يتوقع معاناه المملكة المتحدة اقتصاديا، إذا إنها ستخسر من جراء خروجها ما يعادل ٨٠٠ مليار يورو والتي ستذهب كلها لصالح المركز المالي الأوربي المنافس.

وقد تخسر بريطانيا وهى من أكبر الدول الاقتصادية (خامس أكبر قوة اقتصادية فى العالم) قدرتها على الوصول على أساس تفضيلي إلى أكبر سوق لصادراتها بين لية وضحاها مما يؤثر على القطاعات ويؤدى إلى ارتفاع التكاليف وتعطيل الموانئ البريطانية، ومن المتوقع أن تكون الخسائر المالية من أبرز المشكلات التى ستواجها بريطانيا، حيث أكد وزير المالية البريطاني جورج أوزيورن فى وقت سابق أن الخروج من الاتحاد يمكن أن ينجم عنه رفع الضرائب على البريطانيين وخفض النفقات، لتعويض نقص مالى بقيمة ٣٠ مليار جنيه إسترليني أي ٣٨ مليار يورو.

تناولت صحيفة الجاردن البريطانية فى تقرير لها أثر التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي "بريكسيت"[١] على الاقتصاد البريطاني، وقالت الصحيفة البريطانية فى تقريرها "إننا نراقب كل شهر، المؤشرات الرئيسية لمعرفة تأثير عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على النمو والازدهار والتجارة، حيث أدى الاحتمال المتزايد لعدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي إلى انخفاض الجنيه الإسترليني فى البورصات الأجنبية خلال الشهر الماضي، حيث أصبح احتمال قيام يرويس جونسون بحل الصفقة بصفته رئيسا للوزراء أكثر ترجيحا، وانخفض الجنيه

[١] يستخدم بريكسيت للدلالة على قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي – (British Exit) - (Brexit)

الإسترليني بحده إلى أقل من ١,٢٦ دولار مقابل الدولار الأمريكي وحوالى ١,١٣ يورو مقابل اليورو، ومع ذلك، اقترب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من اجباره على خفض أسعار الفائدة وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي مما قلص قوة الدور وساعد هذا في تضخم قيمة الجنيه الإسترليني، كما أشار رئيس البنك المركزي الأوربي السابق ماريو دراجي إلى أن منطقة اليورو تتطلب المزيد من الحوافز الاقتصادية مما قلل من قوة اليورو[١].

وفي تقرير اعدته قناة بي بي س البريطانيا بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦م قالت فيه :

سجلت سوق الأسهم اليونانية تراجعا حادا صباح اليوم على وقع أنباء تصويت بريطانيا لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي.

وتراجعت بورصة أثينا ١٥٪ على الفور بعد فتح التداول، وتهاوت أسهم البنوك بواقع ٣٠٪، وهو الحد الأقصى المسموح به قبل تعليق التداول.

وستضيف هذه التقلبات إلى مخاوف من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ربما يعقبه خروج اليونان من منطقة اليورو.

والاقتصاد اليوناني هش جدا، وكان الخبراء هنا حذروا قبل الاستفتاء من أن تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكون له تأثير الضربة القاضية على الاقتصاد اليوناني.

ويستند هذا جزئيا إلى ما يحدث للجنيه الإسترليني، الذي انخفض بشكل حاد مقابل اليورو والدولار.

وإذا تبين أن هذه ستصبح ظاهرة على المدى الطويل (تراجع قيمة الإسترليني)، فإن قطاع السياحة الحيوي في اليونان يمكن أن يضرر. يمثل السياح البريطانيون أكبر عدد من الزوار الأجانب إلى هذا البلد ويمكن أن يمتنعوا الآن عن القدوم، لأنه سيكون أكثر تكلفة.

---

[١] مقال بعنوان "الجارديان ترصد تأثير بركسيت على الاقتصاد البريطاني" منشور على جريدة الوطن على الموقع الإلكتروني: www.m.elwatannews.com

وهناك أيضا مخاوف من أن الصادرات اليونانية إلى بريطانيا ستتضرر. ويعتقد الخبراء أن مثل هذه العوامل والاضطراب المتوقع في الأسواق الأوروبية يمكن أن تفاقم من وضع الاقتصاد اليوناني الضعيف بالفعل.

و ان الأسبان من المؤمنين بقوة بالمشروع الأوروبي ولديهم نشاط تجاري كبير مع بريطانيا. لذا، وبعد أن استيقظت إسبانيا على أخبار نتائج التصويت في بريطانيا وتراجعت البورصة، دعا رئيس الوزراء ماريانو راخوي إلى الهدوء. وأكد أن إسبانيا ستتجاوز أي نوع من الاضطراب. ولكن هذا البلد هو أيضا موطن لمئات الآلاف من المغتربين البريطانيين. ورغم أن السياح رحبوا "باستقلال" بريطانيا وهم يتناولون إفطارا انجليزيا كاملا، فإن البريطانيين المقيمين هنا أعربوا عن قلقهم بشأن ما يعنيه هذا القرار إزاء حقوقهم في العيش والعمل في الاتحاد الأوروبي والحصول على الرعاية الصحية المجانية.

والحقيقة هي، لا أحد يعرف حتى الآن ماذا سيحدث. هناك أيضا قلق بشأن تراجع الجنيه، إذ أن السياح سينفقون أقل في الحانات التي يديرها بريطانيون، وسوف يعاني المغتربون كبار السن الذين يحصلون على المعاشات التقاعدية البريطانية الخاصة بهم.

وفي كلمة بثها التلفزيون الألماني ، قال رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز إن خروج بريطانيا لن يسرع من تأثير الدومينو في أنحاء أوروبا، في إشارة إلى الخروج المتتالي لمزيد من الدول من الاتحاد الأوروبي.

ولكن وفي مؤشر مبكر على نوع الدعم الذي يمكن أن تتوقعه بريطانيا أثناء تفاوضها للخروج من الاتحاد، قال بيتر باير أحد النواب الكبار في حزب المستشارة الألمانية ميركل في تصريح خاص لي إنه ستكون هناك عواقب على بريطانيا. وأكد باير أنه من المهم إثناء دول أخرى أعضاء في الاتحاد عن السعي للخروج[١] .

[١] مقال بعنوان (صدمة في أوروبا لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)علي الموقع الالكتروني: www:bbc news. Com . بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٤ .

١ – التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

وفى ضوء البحث المنشور من صندق التقد الدولي حول أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، إلى أن كل النتائج المرجحة لخروج بريطانيا من الاتحاد ستنطوي على تكلفة تتحملها وان توزيع هذه التكاليف لن يكون متوازناً بين القطاعات والمناطق المختلفة، وفى رأى الصندوق أن عضوية بريطانيا فى الاتحاد الأوربي أنها تتمتع بترتيب تجارى خال من الاحتكاكات، وهو السوق الأوربية الموحدة والاتحاد الجمركي ولكن بعد الخروج ستزداد الحواجز أمام التجارة فى السلع والخدمات بينما ستتراجع حرية حركة العمالة[١].

وأن مسألة الخروج هى مسألة مؤثرة جداً لأن الاتحاد الأوربي هو أكبر شريك تجارى للملكة المتحدة، حيث يمثل الاتحاد نصف التجارة فى الخدمات مع بريطانيا، إذ أن بريطانيا تصدر ٥٦٪ من السيارات التي تنتجها إلى الاتحاد الأوربي، كما يرتبط حوالى ربع منتجاتها من الخدمات الملية بعملاء من الاتحاد الأوربي، وقد أتاحت الحدود الخالية من الاحتكاكات لشركات المملكة المتحدة بالتخصص فى الأنشطة التى تتمتع فيها بميزة نسبيه وتحقق أكبر قيمه مضافة. كذلك كانت عضوية الاتحاد الأوربي قد نشطت الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الشركات تستثمر فى المملكة المتحدة كقاعدة للوصول إلى السوق الموحدة، بينما مكنت حرية حركه العمال المملكة المتحدة من استقدام مهارات من مختلف أنحاء الاتحاد[٢].

---

[٢]مقال بعنوان "الجارديان ترصد تأثير بركسيت على الاقتصاد البريطاني" منشور على جريدة الوطن على الموقع الإلكتروني: www.m.elwatannews.com

[١] صندوق النقد الدولى: مسار غير متوازن فى الفترة المقبلة: أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على مختلف القطاعات فى اقتصاد المملكة المتحدة – ٢٠١٨/١٢/٦ على الموقع الإلكتروني:

www.imf.org/ar/news

[٢] صندوق النقد الدولي: مسار غير متوازن فى الفترة المقبلة: أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على مختلف القطاعات فى اقتصاد المملكة المتحدة – ٢٠١٨/١٢/٦ على الموقع الإلكتروني:

www.imf.org/ar/news

*** تداعيات الخروج على بريطانيا**

عندما وعد كاميرون بإجراء استفتاء حول عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي، بدا واثقًا من قدرة حكومته على إقناع البريطانيين باختيار البقاء، إلا أنّ جملة عوامل تفاعلت خلال السنوات الأخيرة وأدت إلى نتائج مغايرة. فقضية الهجرة واللجوء واستئثار قوة العمل القادمة من دول أوروبا الشرقية الأعضاء بفرص عمل البريطانيين، فضلًا عن صعود قوى اليمين، كلها أدت دورًا رئيسًا في دفع جزءٍ كبيرٍ من البريطانيين إلى التصويت لمصلحة العزلة والانكفاء.

مثّلت نتائج الاستفتاء صدمةً بالنسبة إلى الكثيرين، وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج؛ إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من ١٠٪ من قيمتها خلال يوم واحد، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية، خاصة بورصة لندن، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء [١] .

وتراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهر في لندن، واحتمال انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو إلى فرانكفورت، حيث مقر البنك المركزي الأوروبي، فضلًا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا.

ويمكن توقّع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أنّ الاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول؛ اذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام ٢٠١٥ ما نسبته ٤٤ في المئة من إجمالي صادراتها،

---

(١) Shane Croucher, "EU referendum: How many UK citizens live in the European Union and where?" *International Business Times*, ٢٨/١٠/٢٠١٥, accessed on ٣٠/٦/٢٠١٦, at: http://bit.ly/٢٩exbxW

علماً أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي، ولا يبدو أنّ ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الانفصال [١].

ومن المتوقع أيضًا أن تكون هناك تداعيات كبيرة متعلقة بحُرّية تنقّل الرعايا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي، إذ يوجد نحو ١.٢٦ مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينها إسبانيا (٣٨١ ألفًا) وإيرلندا (٢٥٣ ألفًا) وفرنسا (١٧٢ ألفًا) وألمانيا (٩٦.٩ ألفًا) وإيطاليا (٧٢.٢٣ ألفًا . (كما كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تمكّن المواطن البريطاني من التنقّل بحرية والعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريحٍ خاص، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخولٍ لزيارتها، بالإضافة الى تكبّد أعباء مالية إضافية للسفر. وفضلًا عن ذلك، هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عددٍ كبيرٍ من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية، وعلى وجه الخصوص في بروكسل [٢].

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فربما تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته ٦ كيلومترات، والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش ٣٣ ألف بريطاني. وفي الشمال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا؛ ما يؤثر في حركة الأفراد. وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا؛ إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا

---

(١) Shane Croucher, “EU referendum: How many UK citizens live in the European Union and where?” *International Business Times*, ٢٨/١٠/٢٠١٥, accessed on ٣٠/٦/٢٠١٦, at: http://bit.ly/٢٩exbxW

(٢) John Springford and Simon Tilford, “The Great British trade off: The impact of uk’s leaving the EU on UK’s trade and investment,” (January ٢٠١٤), accessed on ٣٠/٦/٢٠١٦, at: http://bit.ly/١mtOA٢B

نيكولا سترجن التي رأت أنّ تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا، لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.

هذه التداعيات سوف تدفع بريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدولية، ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعية السبع الكبرى، وبخاصة بعد أن خرجت روسيا منها.

*** تداعيات الخروج على الاتحاد الأوروبي**

أما تداعيات خروج بريطانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي، فيُرجح أن تكون كبيرة أيضًا على الرغم من محاولات احتوائها، فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي ١٢.٥ في المئة من سكانه وقرابة ١٥ في المئة من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإنّ خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ إنّ خروجها سوف يؤدي إلى فقدان ٢٩ من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك ٧٣ مقعدًا في البرلمان الأوروبي (٨.٥ في المئة من الوزن النسبي للتصويت)؛ ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيّرٍ في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلًا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) [١].

كما أنّ غياب بريطانيا كدولةٍ غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (١٩ دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (٨ دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركًا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

---

(١) "EU referendum: The result in maps and charts," *BBC*, ٢٤/٠٦/٢٠١٦, accessed on ٣٠/٦/٢٠١٦, at: http://bbc.in/٢٨TRi٥٧

ومن الناحية الإستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني – الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية. كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود. وعلى أثر هذا الخروج فكان له تأثير اقتصادي على كلاً من بريطانيا والاتحاد الأوربي وذلك على النحو التالي:

*** ما هو تاثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي علي اليورو .**

تطلب قرار بريكسيت دراسة تاثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي علي اليور والمملكة المتحدة والعالم ككل ، فالتكتل بين الطرفين ساعد علي تعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالمي وانفصال بريطانيا عن اليورو وهو احد اهم الاحداث الاقتصادية التي عرفتها سنة ٢٠١٦م وذلك بعد استفتاء ٢٣ يونيو والذي نتج عنه تاييد الانفصال بنسبة ٥١,٩٪ والنتيجة التي اعتبرها الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين صدمة كبري غير متوقعة للاتحاد والاقتصاد العالمي بصفة عامة ، فمباشرة وبعد ظهور نتائج الاستفتاء عرفت الاسواق المالية تقلبات حادة وخسرت خلال اليوم التالي للاستفتاء نحو ٣ تريليون دولار وتراجع الجنيه الاسترليني واليورو علي حد سواء مقابل الدولار بنسبة ١١٪ ، ٤,٥٪ توالیا لتسجل العملتين اكبر انخفاضا لهما خلال يوم واحد مع وصول نزول الجنيه الاسترالیني مقابل الدولار الي ادني مستوي له خلال ٣١ عاما وشهدت اسواق الاسهم تراجعا مماثلا ، حيث انخفضت مؤشرات (داكس) ، (كاك ٤٠) ، (ستاندارد اند بورز) بنسبة ٦٪ ، ٨٪ ، ٣٪ علي التوالي .

*** أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على الاقتصاد البريطاني:**

بهذا الخروج تكون بريطانيا قد فقدت كل امتيازات العضوية الكاملة فى حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفه جمركية لأكبر سوق فى العالم "السوق الأوربية الموحدة" والتي تضم ٥٠٠ مليون شخص، بحجم ناتج إجمالي يصل إلى ١٨

تريليون يورو وفقدت التبعية لاتفاقات التبادل التجاري مع ٥٣ دولة، إذ كانت ترتبط باتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي، وكذا يربطها تجارة اتفاقيات مع كل من كندا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، المكسيك ومن ثم فإنها ستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل الامتيازات التجارية ذاتها. ومن جهة أخرى فإن الخروج سيترتب عليه أن تتفاوض بريطانيا للوصول إلى السوق الأوربية المشتركة لتسويق صناعات الخدمات لديها، فى حين تتمتع الشركات المصنعة فى الاتحاد الأوربي تلقائياً بخفوق تكاد تكون غير محدودة لبيع ما ترغب فى بيعه أيان كان فى بريطانيا بموجب القواعد العالمية التى وضعتها منظمة التجارة العالمية[١].

فضلا عن ذلك فإن بريطانيا ستكون بحاجة إلى اتفاق وشراكه تجارية مع دول الاتحاد الأوربي على غرار الاتفاقات التي تم التفاوض عليها مع سويسرا والنرويج والكيانين الاقتصاديين الكبيرين الوحيدين خارج الاتحاد الأوربي ومن منظور الاتحاد الأوربي فإن شرط أى أتفاق مع بريطانيا لابد أن لا تقل حدته وحيزاه عن تلك التي أبرمت مع الاتحاد الأوربي لأن مثل هذا التساهل فى الشروط ومنح الامتيازات سيغرى أعضاء أخرين تعوزهم الحماسة إلى التهديد بالخروج من الاتحاد الأوربى والمطالبة بإعادة التفاوض. مما يضطر الاتحاد إلى مراقبة تلك الامتيازات والاتفاقيات التجارية التى ستبرم لاحقا بين المملكة المتحدة وكيانات اقتصادية أخرى.

وكذلك فإن من المرجح أن يتأثر الاقتصاد البريطاني بفرض تعريفات جمركية على الواردات من دول الاتحاد الأوربي، الأمر الذى سوف ينعكس على قطاعات الصناعة المعتمدة على الواردات الزراعية، ومن شأن ذلك أن يقلل من تنافسية الصادرات البريطانية فى السوق الأوربي حال فرضت دول الاتحاد الأوربي تعريفات جمركية مماثلة. ولتتلاشى هذه القيود الجمركية على الصادرات والواردات فقد تلجأ الحكومة البريطانية لإبرام اتفاقيات دولية تجارية مشتركة مع الولايات المتحدة

---

[١] مقال بعنوان "الأثر الاقتصادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي" مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية – بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٩ على الموقع الإلكتروني:
www.rawabetcenter.com/archives/٤٤٨٨٠

الأمريكية والصين، وذلك لتفادى الأثر السلبى لتباطؤ التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي[١].

فضلا عن ذلك فلن يؤثر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي على التجارة فقط بل قد يتسبب قرار الخروج على القطاع المالي كذلك، إذ تعتبر البورصة البريطانية من أهم بورصات العالم فتأتى بورصة لندن اليوم البورصة الأهم فى العالم بعد البورصة الأمريكية، فبعد استفتاء ٢٠١٦ حتى الأن نقلت أكثر من ٣٠٠ شركة تعمل فى القطاع المالي فى لندن مقراتها لدول أوربية أخرى فيما سيبدو أن هناك حوالى تريليون دولار من الأصول ستغادر بريطانيا مع مغادرة تلك الشركات.

ولم يقتصر تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على الجنيه الإسترليني، بل شهدت أسواق الأسهم العالمية تراجعاً مماثلاً للتراجع الذى أصابه الاقتصاد البريطاني، حيث شهدت المؤشرات العالمية مثل المؤشر الألماني "داكس" انخفاضا بنسبة ٦٪ ومؤشر "كاك ٤٠" تصويت البريكسيت فى ٢٤ يونيو ٢٠١٦.

كما ساعد الضعف فى العملة البريطانية "الإسترليني" الطلب العالمي على الأصول البريطانية منخفض القيمة وبدأ مؤشر "فوتس ١٠٠" اتجاها صعوديا فى المنتصف الأول من ٢٠١٩ وحتى نهاية يوليو ٢٠١٩ حيث انخفض المؤشر ٥٣٠ نقطة بسبب التوترات التجارية وعدم اليقين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي في اسبوع التداول ما بين ٣٠ يوليو و٥ أغسطس حيث كان أسود تسجيل للمؤشر خلال عام وقريبا لأسوء هبوط له فى ٤ سنوات، ومنذ ذلك التاريخ والمؤشر الفرنسي فوتس ١٠٠ عالي التقلب بين مستويات ٧٠١٨ نقطة و ٧٤٣٢ نقطة بين أغسطس ونوفمبر ٢٠١٩[٢].

---

[١] بحث منشور بعنوان "ما بعد البريكسيت: هل ينهار الاقتصاد البريطاني" – منشور على الموقع الإلكتروني:
www.idazat.com/beyond-brexit-will-british-economu-collapse

[٢] بحث بعنوان "نتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي (بريكسيت) وتأثيره على الأسواق العالمية" على الموقع الإلكتروني:
www.admiralmarkets.com/ar/education/articles/Forex.

يتطلب قرار بريكسيت دراسة تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو والمملكة المتحدة والعالم ككل، فالتكتل بين الطرفين ساعد على تعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالمي .وانفصال بريطانيا عن اليورو هو أحد أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفتها سنة ٢٠١٦، وذلك بعد استفتاء ٢٣ يونيو والذي نتج عنه تأييد الانفصال بنسبة ٥١.٩٪، النتيجة التي اعتبرها الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين صدمة كبرى غير متوقعة للاتحاد والاقتصاد العالمي بصفة عامة، وأدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي إلى التأثير على مؤشر DAX٣٠ والاقتصاد الألماني وكذا التأثير على قطاع السيارات وقطاع الملاحة الجوية والآلات الثقيلة والبنوك واسواق المال والاقتصاد.

و يعني الاقتصاديين في مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي ومدى انعكاس ذلك على دخل الفرد الحقيقي في المملكة المتحدة على المدى المتوسط والطويل. حيث تشير أحدث البيانات إلى أن الاقتصاد البريطاني قد سجل أبطأ وتيرة نمو سنوي خلال السبعة أعوام الماضية عاكسة حالة تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أثر سلباً على المصانع وقطاع التشييد في بريطانيا. وأظهرت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الوطنية البريطانية، أن الناتج المحلي الإجمالي في البلاد استقر عند معدل نمو لم يصله منذ آذار ٢٠١٢ عندما كانت بريطانيا ما تزال تحاول التخلص من آثار الأزمة المالية العالمية. فكيف ستبدو عليه الأوضاع الاقتصادية بعد عام من الآن، وفي المديين المتوسط والطويل؟ سؤال نطرحه ونقول: لننتظر الأيام والأشهر والسنوات المقبلة لنرى ما هو حجم تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصادها المحلي وانعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي.

ولم يكتفى تأثير خروج المملكة المتحدة على الاقتصاد الداخلي والأوربي بل كان له أثر كبير على الأسواق العالمية والأمريكية، فقد تسبب خروجها من الاتحاد الأوربي فى انخفاض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة ٥٪ أو ٦٪ فى يونيو ٢٠١٦، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين الأمريكيين أن Brexiy يمكن أن يلحق بقدر ٠,٥ نقطة مئوية

١ – التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

من نمو الناتج المحلى لأجمالي للبلاد، إذ أن كريس روبكى العضو المنتدب وكبير الاقتصاديين الماليين فى MUFG فى نيويورك لـ CNBC قد صرح بأن الاسهم الأمريكية بسرعة وكذلك فعلت التنبؤات بأن خروج بريطانيا من الاتحاد سيضر الاقتصاد والسوق الأمريكي، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها فائض تجارى مع المملكة المتحدة بلغ إجمالي تجارة السلع والخدمات الأمريكية مع المملكة المتحدة ٢٦٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨ وفقا لمكتب الممثل التجاري الأمريكي وبلغت الصادرات ١٤١,١ مليار دولار والواردات ١٢١,٢ مليار دولار مما أعطى الولايات المتحدة فائضا تجاريا للسلع والخدمات قدره ١٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٨ كانت منها ٥,٥ مليار دولار فائض من السلع، وفى عام ٢٠١٩ بلغ حجم تجارة السلع حتى سبتمبر ٢٠١٩ كانت ٥١,٥ مليار دولار صادرات و٤٦,٧٨ مليار دولار واردات ما يعطى ٤,٣٧ فائض فى تجارة السلع[١].

لقد عزز الاستفتاء حول بريكسيت الأحزاب المناهضة للهجرة في جميع أنحاء أوروبا، ونتيجة لذلك، أعلنت المستشارة الألمانية ميركل أنها لن تترشح لدورة جديدة. وإذا اكتسبت هذه الأحزاب أرضية كافية في فرنسا وألمانيا، فقد تُجبر على التصويت ضد الاتحاد الأوروبي، وفي حال خروج إحدى هذين البلدين، فإن الاتحاد الأوروبي سيفقد أقوى اقتصاداته وسيحل. من ناحية أخرى، تظهر استطلاعات الرأي الجديدة أن الكثيرين في أوروبا يشعرون بتماسك جديد، وغالباً ما صوتت بريطانيا ضد العديد من سياسات الاتحاد الأوروبي التي دعمها الأعضاء الآخرون. وقالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستين لاجارد: "لقد انتهت السنوات التي لم تستطع أوروبا تتبع سلوك أو اتجاه معين بسبب معارضة البريطانيين"، مضيفةً: "الآن البريطانيون ذاهبون، يمكن لأوروبا أن تجد نخبة جديدة"

---

[١] بحث بعنوان "نتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي (بريكسيت) وتأثيره على الأسواق العالمية" على الموقع الإلكتروني: www.admiralmarkets.com

ومن ثم فإننا يمكننا القول أن بريطانيا اصابها أزمة اقتصادية فى الخروج من الاتحاد الأوربي ويتمثل هذا الخلل فى أزمة فورية وأخرى طويلة الأجل وذلك على النحو التالى:

١- الأثار الاقتصادية الفورية:

وفقا لتحليل صحيفة "فانيانشال تايمز" فإن نتائج الاستفتاء على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي بالأول من ديسمبر ٢٠١٧ أدى إلى انخفاض فى الدخل القومي البريطاني بنسبة تتراوح بين ٠,٦٪ و ١,٣٪ أى ما يعادل ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني في الأسبوع(١).

وفى ذات السياق صرح "بارى أيتشنفرين" الخبير الاقتصادي فى جامعة كاليفورنيا فى أغسطس ٢٠١٧ أن بعض الاثار السلبية لعدم اليقين الناجمة عن استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي كانت واضحة حيث انخفضت ثقة المستهلك البريطانى وانخفض الانفاق إلى أدنى مستوى له فى أربع سنوات(٢). فضلا عن ذلك فإن البنوك الأوربية قد خفضت أصولها ذات الصلة بالمملكة المتحدة بمقدار ٣٥٠ ميار يورو خلال ١٢ شهراً بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي ومن المتوقع أن يرتفع هذا الاتجاه قبل الموعد النهائي للانسحاب فى مارس ٢٠١٩(٣).

وكان الاقتصاديين من جامعة ستانفورد وجامعة توتنهام أجريا تحليل عام ٢٠١٨ خلصا فيه إلى أن عدم اليقين حول الانسحاب قلص الاستثمار من قبل الشركات بنحو ٦ نقاط مئوية وخفض العمالة بمقدار ١,٥ نقطة مئوية، ووجد تحليل

(١) Giles, Chris (١٨ December ٢٠١٧). "The real price of Brexit begins to emerge" Financial Tomes, ١٧ September ٢٠١٢.

(٢) Eichengreen, Barry (١٠ August ٢٠١٧), The experts stroke back! How economists are being proved right on Brexit, The Guardian. ISSN, ١٧, December ٢٠١٩.

(٣) European banks slash uk-related assets by C٣٥obn after Brexit rote, Financial times, ٢٨ November ٢٠١٧.

قام به عام ٢٠١٩ عدد من علماء وخبراء الاقتصاد فى جامعة كامبريدج وتحليل ٢٠١٨ من قبل جامعة ميريلاند وخبراء جامعة ميشيغان أن عدم اليقين بشأن السياسة التجارية المستقبلية للملكة المتحدة والتي نتجت عن نتيجة الاستفتاء لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي أخضعت النشاط التجاري الدولى للملكة المتحدة عن يونيو ٢٠١٦ متصاعداً[١].

٢– التحليلات الاقتصادية طويلة الأجل:

هناك اتفاق شبه جماعي بين الاقتصاديين على أن ترك بريطانيا للاتحاد الأوربي سيؤثر سلباً على الاقتصاد البريطاني فى الأجلين المتوسط والطويل، وقد أظهرت استطلاعات الرأي لخبراء الاقتصاد فى عام ٢٠١٦ اتفاقا ساحقاً على أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربى من شأنه أن يقلل من المعدل الحقيقي لدخل الفرد فى المملكة المتحدة، وفى عام ٢٠١٧ أجريت دراسة استقصائية خلصت فيها أن الأدبيات البحثية تظهر إجماعاً واسعاً على أن الانسحاب على المدى الطويل سيجعل المملكة المتحدة أفقر لأنها ستخلق حواجز جديدة أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة، إذ أن وجود بريطانيا بالاتحاد لها تأثير إيجابي وقوى على التجارة وأن بخروجها سيكون ثلث صادراتها ستكون خالية من التعريفة وسيتواجد الربع حواجز تجارية مرتفعة وصادرات أخرى تعريفات المخاطر فى حدود ١–١٠٪.

تعد ألمانيا أكبر المتضررين اقتصاديا من البريكست ضمن دول الاتحاد الأوروبي، ليس لكون اقتصادها الأكبر في أوروبا فحسب، بل كذلك لأن صادرات السيارات الألمانية هي الأعلى قيمة بين إجمالي صادرات أوروبا لبريطانيا.

وبحساب مئات السلع المصدرة من أوروبا لبريطانيا، والتي تتراوح بين الجبن وإطارات السيارات، يبلغ نصيب ألمانيا الذي سيتعرض للرسوم أكثر من ٢٠ مليار دولار (١٨.٨ مليار يورو)، ثم بلجيكا بقيمة صادرات تصل إلى ٨ مليار دولار (٧.٣ مليار

[١] Bloom, Nicholas, Chen, Scarlet; Mizen, Paul (١٦ November ٢٠١٨) Rising Brex uncertainty has reduced investment and employments Voxeu.org, ١٧ December ٢٠١٩.

يورو)، ثم هولندا بـ٣.٥ مليار دولار (٣.٢ مليار يورو)، وفرنسا بـ٣.٣ مليار دولار (٣ مليارات يورو)، وإيطاليا بـ٢.٢ مليار دولار (٢ مليار يورو).

وكمثال على ذلك، نأخذ صادرات السيارات الألمانية التي ستفرض عليها بريطانيا رسوما وتعريفة جمركية، وحسب أرقام ٢٠١٨ تصل قيمتها إلى أكثر من ١٩ مليار دولار (١٧.٥ مليار يورو). وتتراوح الرسوم ما بين ١٠ و١٦٪، وبحساب المتوسط يخسر مصنعو السيارات الألمان ٢.٢ مليار دولار (٢ مليار يورو).

طبعا، لم يحسب هنا تأثير انفصال لندن عن أوروبا فيما يتعلق بالخدمات المالية وحرية انسياب الاستثمارات وعمل المؤسسات المالية والمصارف الدولية الكبرى التي ما زالت تتخذ من حيّ المال والأعمال في العاصمة البريطانية (سيتي أوف لندن) مقرا لها.

وإذا كان الاقتصاد البريطاني سيتأثر سلبا بالبريكست، باتفاق أو من دون اتفاق، فإن أوروبا أيضا ستتأثر. وأخذا في الاعتبار أن معدلات نمو الاقتصاد البريطاني – رغم التباطؤ الشديد– تظل نسبيا أفضل بشكل طفيف من معدلات نمو الاقتصاد الأوروبي إجمالا في المتوسط، يمكن القول إن التأثير السلبي للبريكست على أوروبا لن يكون أقل أهمية، وذلك مصدر قلق إضافي للأسواق، ومستقبل الاقتصاد العالمي ككل.

*** <u>هل تتأثر مصر اقتصاديا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي:</u>**

تعد بريطانيا هى المستثمر الأجنبي الأكبر فى السوق المصرية، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا بحوالي ٢ مليار جنية إسترليني فى حيث أن محفظة الاستثمارات البريطانية فى مصر تقدر بنحو ٥,٤ مليار دولار ويبلغ حجم الواردات المصرية من بريطانيا ١,١٤٧ مليار جنية إسترليني فى ٢١٨، وسجل حجم الصادرات المصرية إلى بريطانيا ٨١٨ مليون جنية إسترليني فى عام ٢٠١٨ بزيادة ٢٦٪ عن عام ٢٠١٧ وفيما يتعلق بقطاع السياحة زار ٤١٥ ألف سائح بريطاني مصر فى عام ٢٠١٨[١].

[١] مقال بعنوان "البريكسيت وأثاره" على موقع اليوم السابع الالكترونى: www.youm٧.com

١ – التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

وفى تصريح لوزير التجارة والصناعة أن هناك تنسيقاً كبيراً بين المسئولين فى كل من مصر وبريطانيا لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي المشترك، خلال المرحلة المقبلة خاصة في ظل علاقات الشراكة الاستراتيجية التي تربط الحكومتين وكذا منظمات الأعمال بالبلدين موضحاً أن الإجراءات الخاصة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي لن تؤثر مطلقا على مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين وحرية التجارة والاستثمارات المشتركة، وأوضح سيادته بأنه التقى المبعوث التجاري البريطاني لمصر، وتناول مستقبل العلاقة الاقتصادية والتجارية بين مصر وبريطانيا، خاصة فى ضوء الاعلان عن قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوربي لافتا إلى أهمية تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة[١].

وفى هذا السياق أكد الدكتور طارق فهمى أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن اتفاقية اليريكسيت سيكون لها تأثير على دول الشرق الأوسط ومنها مصر لافتا بأن الأقتصاد مرتبط بالتأكيد بحالة عدم الاستقرار فى العلاقات الأوربية البريطانية والاتفاقيات الخارجية خاصة فى حالة الخروج من جانب واحد وأن كان حجم الشراكة الأوربية المصرية كبير ومهم ومستقر فى الوقت الراهن خاصة مع تنافى العلاقات المصرية مع فرنسا وألمانيا.

وعلى ذات المنوال أوضح الباحث السياسي / محمد محمود أنه من الممكن ارتفاع الدولار واليورو وعالميا بسبب تأثر الجنية الإسترليني بالانخفاض مما يؤثر بشكل سلبى ومباشر على السوق المصرية.

وقد اكدت البيانات النهائية الصادرة من هيئة رقابة الاحصائيات الرسمية بالمملكة المتحدة ان اقتصاد بريطانيا مر خلال الربع الاول من هـ١١ العام باسوا ركود فصلي منذ عام ١٩٧٩م وذلك قبل ظهور التأثيرات الكاملة لانتشار وباء كورونا (كوفييد-١٩) وقد اوضحت البيانات ان الناتج المحلي الاجمالي في المملكة المتحدة انكمش بنسبة ٢,٢٪ في الفترة ما بين شهر يناير ٢٠٢٠م ونهاية مارس ٢٠٢٠م والنتيجة

---

[١] البريكست – وأثاره – هل – "تتأثر مصر اقتصاديا بعد سقوط النجمة البريطانية من العلم الأوربي" على الموقع الإلكتروني: www.youm٧.com/store

النهائية اسوا من التقديرات السابقة التي نشرت في مايو والتي اظهرت ان الناتج المحلي قد انكمش بنسبة ٢٪ وكان هذا الانخفاض بمثابة اكبر انكماش ربع سنوي منذ الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م .

ويري الاقتصاديون ان هناك شكا في انتعاش اقتصاد بريطانيا وان الناتج المحلي الاجمالي اقل من مستوي ما قبل الفيروس بنحو ٥٪ بحلول نهاية هذا العام .

* أثر خروج بريطانيا على الاقتصاد السعودي:

قد يتيح خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي عددا من الفرص والمكاسب الاقتصادية لدول الخليج العربي تتمثل في تحسين شروط الاستثمار والقوة التفاوضية مع كل من الاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة ، خصوصا فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي تهدف الي تعزيز التجارة والاستثمار بين الطرفين ، ومن ناحية فقد يؤدي انخفاض قيمة اليورو والجنية الإسترليني الي خفض قيمة الاستثمارات الخليجية في هذه البلدان ، لكن في الوقت نفسه سوف يؤدي الي خفض تكلفة الواردات الاوروبية والبريطانية وارتفاع قيمة الصادرات اليها . مما يؤدي الي انخفاض فاتورة الاستيراد الامر الذي يقلص العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

و إن العلاقات التجارية بين السعودية ودول الخليج من جهة وبريطانيا من جهة أخرى تعد علاقات محدودة، وأن الاتفاقات الموقعة مع بريطانيا لن تتأثر، لأنه تم توقيعها خارج إطار الاتحاد الأوربي، بالاقتصاد البريطاني هو المتضرر الرئيسي من الخروج، وأنه من السابق لأوانه الحكم على حجم الأثر المترتب على خروج بريطانيا وأن ما يحدث الأن هى توقعات لرجال المال والاقتصاد، أما بالنسبة للسعودية خاصة فإنها ستستفيد من انخفاض تكلفة الواردات من بريطانيا ودول اليورو، فى ظل ارتفاع الريال المربوط بالدولار أمام العملتين، فقد بلغت واردات السعودية من المملكة المتحدة عام ٢٠١٥م ٥,٠١ مليار دولار حيث احتلت السعودية بهذا الترتيب العاشر من بين الدول المستوردة من بريطانيا فى حين أن صادرات السعودية للمملكة المتحدة بلغت ١,٨ مليار دولار، مما يدل على أن التبادل التجاري بين السعودية وبريطانيا محدود ولكن الواردات البريطانية للسعودية الأن ستكون أرخص نظراً لتراجع الإسترليني واليورو أمام

الريال السعودي بسبب ربط العملة السعودية بالدولار الأمريكي المرتفع نسبياً أما الإسترليني[١].

وحيث ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيبقي الدولار اقوي في المدي القصير وارتفاع الدولار الامريكي يجعل السلع مثل النفط نسبيا أغلي فيما لو كانت تتداول بعملات اخري ، وقد زادت مخاوف الاستثمارات المالية في اسواق النفط اخيرا وكذلك الحال بالنسبة لاستثمارات المصارف في الصناديق الخاصة المالية وصناديق التحوط التي تصنف علي كونها المال المدار علي عقود النفط الاجله في انتظار زيادة التداول بعد ارتفاع الاسعار ليتسني شراء عقود برنت الاجلة . اما بالنسبة لتاثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي علي صناعة الغاز فانه من غير الواضح كيف سيؤثر القرار علي صناعة الغاز الطبيعي في المديين المتوسط والبعيد ، حيث ان اسواق الغاز تعتبر اقليمية محودة اكثر من اسواق النفط وان توازن العرض والطلب من الممكن ان يتغير في اسواق الغاز تبعا لمتغيرات اخري ، وان الجنية الاسترالينى من الممكن ان يفقد ٢٠٪ من قيمته بشكل دائم وذلك بزيادة الحواجز التجارية بين بريطانيا واوروبا ، ما قد يتسبب في عجز تجاري وحالة من الكساد [٢]..

---

[١] ورقة بحثية حول "أثر خروج بريطانيا على الاقتصاد السعودي" على الموقع الإلكتروني: www.souqalmal.com

[٢] د/ فيصل مرزا – مقال بعنوان (ما تاثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي علي اسواق النفط والغاز) – جريدة العرب الاقتصادية الدولية (الاقتصادية) عدد الاحد ١٠ يوليو ٢٠١٦م علي الموقع الالكتروني www.alegt.com.

خاتمة

ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي لا يعني انفصالها تماما عن الاتحاد فأمامها خيارات متعددة ابرزها الانضمام للمنطقة الاقتصادية علي غرار النرويج والتمتع بحرية الانضمام للسوق الأوروبية وابرام اتفاقية تجارة ثنائية علي غرار سويسرا او توقيع اتفاقية تجارة حره مع منع البريطانيين من حرية التنقل داخل دول الاتحاد الاوروبي .

وتناول هذا البحث التداعيات الاقتصادية التي ستترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، تناولاً لأهمية بريطانيا بالنسبة لكافة الكيانات الدولية والاقتصادية والسياسية وما هو تأثيرها على الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو منذ تاريخ انضمامها للاتحاد الأوربي في ١٩٧٣ وحتى اعلان الرغبة في الخروج عام ٢٠١٦ والاتفاق عليه والتصويت على الخروج فى الأول من ٢٠٢٠، فلتلك الأهمية الكبيرة للملكة المتحدة ككيان دولي كبير لها اقتصاد عظيم من أكبر اقتصاديات العالم فمن المؤكد ان بإعلان الخروج ستتغير كافة الاجندات السياسية والاقتصادية بهذا الخروج سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولي، فكان لأسباب الخروج من الاتحاد الأوربي أثر عظيم يكمن في جوهره حول الخوف الذى لاح بالأفق من الهجرة إلى أوربا وما طرأ على العالم من الأحداث الجارية بالشرق الأوسط فكانت المخاوف الكبيرة في الهجرة وكذا في الدور السلبى الذى طرأ على الاتحاد الأوربي في كافة المشكلات التي صادفته فضلاً عن ذلك وجدت بريطانيا أن بعض الدول التي لا تنضم إلى الاتحاد الأوربي لها مستوى اقتصادي أفضل منها وزيادة للدخل القومي ولدخل الفرد وأخيراً أن لغة وعادات وتقاليد بريطانيا أقرب للأمريكان من الأوربيون وهذه هى الأسباب المعلنة أو التي لاحت في الأفق ومن ثم استطرق الباحث للتداعيات الاقتصادية بعد أن تعرض لتلك الأسباب وأن من أهم تلك التداعيات الاقتصادية حركة التجارة والجمارك والاستيراد والتصدير وأثر ذلك على دول أوربا وعلى دول العالم والتي معظمها لها اتفاقيات تجارة مع بريطانيا.

وضع قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي مستقبل نموذج الاندماج الدولي موضع تساؤل كبير، إذ كان الاتحاد يوصف حتى وقت قريب بالأكثر نجاحًا. كما وضع صنّاع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتماء بالدولة الوطنية التي يبدو أن البعض

١ – التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

بالغ في توقّع قدرة أوروبا على تجاوزها والانتقال نحو هوية أوروبية فوق–وطنية تمثل مدخلًا للتغلب على كثيرٍ من التحديات والصراعات التي واجهتها على مدى قرون. سوف تواجه بريطانيا في المستقبل مشكلة تعريف هويتها من جديد؛ فليست العودة لهوية بريطانيا ما قبل الانضمام للاتحاد الأوربي ممكنة، ولا سيما مع الأسئلة التي تثيرها إسكتلندا وإيرلندا الشمالية، وإذا لم تنجح في إعادة صوغ هويتها، فقد تجد نفسها في مواجهة تهديدات فعلية لكيانها كمملكة متحدة. كما أنّ الانقسام بين العمال والمحافظين قد لا يبقى الانقسام السياسي الوحيد، إذ أظهر الاستفتاء وجود انقسامات على أسس جديدة، ليس الاستقطاب الجيلي أقلها أهمية.

وتكمن اهميه اختيار هذا البحث في اهمية الدور الذي تلعبه المملكة المتحدة في العالم باسره في كافه مناحي الحياه وفي كافة المجالات الاقتصادية منها والتجارية والنقدية والسياسية والدبلوماسية لعراقتها وتأثيرها علي معظم دول العالم .

وتتميز بريطانيا اقتصاديا اذ انه تعدوا من الدول الكبرى الصناعية وهي من الدول التي تتمتع بإنتاج العديد من السلع والخدمات التي تقوم بدورها لتصديرها للعديد من دول العالم وان لم يكن العالم اجمع لذا تكمن اهميه الحديث عنها من الناحية الاقتصادية واهمية دورها في الاتحاد الاوروبي والدور الذي تلعبه في تقدم دول الاتحاد الاوروبي وتنميته وعما اذا كان لانسحابها من الاتحاد الاوروبي ثمة اثار سياسيه واقتصاديه سلبية كانت ام ايجابيه وما سيترتب علي اقتصاديات باقي دول العالم ومدي تأثير قرار الانسحاب علي الاقتصاد البريطاني .

وحاول الباحث جاهدا في الاجابة علي تساؤلات البحث ووضع حل لمشكلة البحث والتي تكمن بيان الاسباب الحقيقية وراء قرار الانسحاب وفي مدي تاثير خروج بريطانيا من الاتحادي الاوروبي علي الاقتصاد الاوروبي والاقتصاد البريطاني والدول ذات الصلة بالاقتصادين الاوروبي والبريطاني ومدي تاثير هذا القرار علي العملتين الاوروبية (اليورو) والبريطانية (الاسترليني) .

النتائج والتوصيات

يوصى الباحث:

اولا:– ان تلتزم المملكة المتحدة بالإعلان عن التزامها بكافة التعاقدات والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة ابان تواجدها بالاتحاد الأوربي حتى تطمئن الأطراف المعنية بذلك وحتى تدخل الثقة لكافة الموردين والمستوردين.

ثانيا:– توسع المملكة المتحدة فى اتفاقيات تجارية جديدة ومعاهدات اقتصادية جديد مع دول أخرى ليست طرفا فى الاتحاد الأوربي حتى تطمئن الشعب البريطاني بأن الخروج هو الحل الأفضل والأمثل.

ثالثا:– تقديم مساعدات وامتيازات للشركات والكيانات الاقتصادية التي قد أضيرت من جراء قرار الخروج.

رابعا:– يلتزم الاتحاد الأوربي بإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية بالاتحاد لحث الدول المنضمة علي الاستقرار وبث الاستقرار بداخلها من الناحية الاقتصادية ولمطمئنتهم بذلك وإجراء سياسات نقدية ومالية جديدة للحفاظ على الأعضاء.

خامسا:– تقديم امتيازات ومنح للدول التي يدور فى أذهانها الخروج من الاتحاد اقتداً بالمملكة المتحدة والجلوس معها وطمئنتها.

سادسا:– المحافظة على علي الدول الكبرى بالاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا لكونهما أقوى دولتين في الاتحاد الأن فبخروج احدهما سيؤدي الي تفكك الاتحاد وانهياره .

سابعا:– علي المملكة المتحدة ان تحافظ علي كافة المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية وان تقدم المزيد من الامتيازات والمنح للدول التي تربطها علاقة بهم .

ثامنا:– ان تلتزم بريطانيا ان تزيد من الانفاق الحكومي لسد الفجوة الاقتصادية التي ربما تحدث من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي .

تاسعا :– يلتزم الاتحاد الاوروبي بالحفاظ علي استقرار اليورو حتي لا تنهار الثقة فيه بخروج المملكة المتحدة

المراجع

– د/ جيهان برسوم بخيت – وزارة المالية – قطاع مكتب الوزير بحث بعنوان "دراسة عن خروج انجلترا من الأتحاد الأوربى والنتائج المترتبة عليه" على الموقع الالكترونى www.mof.gov.eg.

– د. فاطمة الصايغ – مقال بعنوان "بريطانيا والأنسحاب من الأتحاد الأوربى" جريدة البيان – بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٧ على الموقع الألكترونى: www.albayan.ae/opinions/artiles/٢٠٢٠-١-٢٧

– مقال بعنوان "ما هى دول الأتحاد الأوربى" على الموقع الألكترونى:

www.mawdoo٣.com/٣٠/٤/٢٠١٤.

– مقال بعنوان "خروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى" (الأسباب – والتداعيات) على الموقع الألكترونى:

www.democraticac.de.

– مقال بعنوان "حكاية خروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى كلها" على الموقع الألكترونى,

www.huffpostara.com-٢٩/٦/٢٠١٦.

– مقال منشور فى الموقع الاكترونى بعنوان "أنسحاب المملكة المتحدة من الأتحاد الأوربى" على ويكيبديا :

www.ar.m.vikipedia.org

– مقال بعنوان "البريكسيت وأثاره" على موقع اليوم السابع الالكترونى: www.youm٧.com

البريكست – وأثاره – هل – "تتأثر مصر إقتصاديا بعد سقوط النجمة البريطانية من العلم الأوربى" على الموقع الألكترونى: www.youm٧.com/store

– ورقة بحثية حول "أثر خروج بريطانيا على الاقتصاد السعودى" على الموقع الالكترونى:

www.souqalmal.com

– مقال منشور على الأنترنت بعنوان "أسباب دفعت البريطانيين للأنفصال عن الأوربيين" على الموقع الألكترونى: www.rajalyoum.ccom/٢٠١٦/january

– بحث منشور على اليوم السابع بعنوان "أسباب وراء خروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى – أهمها الهجرة" على الموقع الالكترونى: .www.youm٧.com/story/٢٠١٦/٦/٢٤

– بحث منشور على الأنترنت بعنوان "نتائج خروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى وتأثيره على الأسواق العالمية" على الموقع الألكترونى: www.admiralmarkets.com

– مقال بعنوان "الجارديان ترصد تأثير بركسيت على الأقتصاد البريطانى" منشور على جريدة الوطن على الموقع الألكترونى: www.m.elwatannews.com

– صندوق النقد الدولى: مسار غير متوازن فى الفترة المقبلة: أثر خروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى على مختلف القطاعات فى أقتصاد المملكة المتحدة – ٢٠١٨/١٢/٦ على الموقع الألكترونى: www.imf.org/ar/news

– مقال بعنوان "الأثر االأقتصادى لخروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى" مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية – بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٩ على الموقع الالكترونى: www.rawabetcenter.com/archives/٤٤٨٨٠

– بحث بعنوان "نتائج خروج بريطانيا من الأتحاد الأوربى (بريكسيت) وتأثيره على الأسواق العالمية" على الموقع الألكترونى: www.admiralmarkets.com/ar/education/articles/Forex.

*** المراجع الاجنبيه :**

- The shock frame Brexit: A sharp but short blow from “uk Eu itv” Finicial Markets Research, Economic (٢٧ January ٢٠١٦). P.١ <https.//www.ingwh.com/media/١٣٤٨٢٧٩/the.shockfrome-brexit-report.

- “Eu Referendem Pros and Cons; should Britiain vote to Leave Europe” The week (١٩ May ٢٠١٧) <<http://www.theweek.co.uk/news.opinion.>.

www.idazat.com/beyond-brexit-will-british-economu-collapse

- Giles, chris (١٨ December ٢٠١٧). “The real price of Brexit begins to emerge” Financial Tomes, ١٧ September ٢٠١٢.

- Eichengreen, Barry (١٠ August ٢٠١٧), The experts stroke back! How ecomomists are being proved right on Brexit, The Guardian. ISSN, ١٧, December ٢٠١٩.

- European banks slash uk-related assets by C٣٥obn after Brexit rote, Financial times, ٢٨ November ٢٠١٧.

- Bloom, Nicholas, Chen, Scarlet; Mizen, Paul (١٦ November ٢٠١٨) Rising Brex uncertainty has reduced investment and employments Voxeu.org, ١٧ December ٢٠١٩.